



# مكتبة شستريتي مخطوطة

أجوبة مسائل البارزي

المؤلف

محمد بن أحمد بن محمد (الشريشي)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . وَبِهِ نَسْتَعِينُ  
 ما وجد خط الامام العلامة جمال الدين ابن الشريفي رحمه الله  
 يقول العبد الفقير الى الله تعالى محمد بن احمد بن محمد الشريفي الشافعي  
 عفا الله عنه وعن والده وعن جميع المسلمين والمسلمات رحمته بعبده  
 وكرمه فقفت على شوال في الفقه دلت على غزار علم سابلها  
 وكان فضيلة ناقلا ما منسوبه الى الشيخ الامام العلامة جمال الدين  
 الانباري في الفضائل التي غدت كالنجم الزاهر والنذير الذي  
 شهدته كثر ما ترك الاول والاخر ووقفت ايضا على اخيه  
 تلك المسائل لسيدنا الشيخ الامام شيخ الاسلام بركة الانام  
 قاضي القضاة شرف الدين البارزي فسبح الله في مدته واعاد علي  
 الكافة من بركته فوجدت الاجوبة بالاسئلة كل منها كنبوي  
 علما والقبها عقده من حجاب دار المعاني وصفا ونظما فانقطعت  
 من فوايد ما فضل اليه فذرة امثالي وعلتناه ليس كل من غاص  
 البحر يمكنه استخراج اللابي والذنب لنا طم لا للبحر وقد خطرت  
 في بعض الاجوبة سيئتيه واذكر ما توفقت دهنى الكال فيه من  
 ذلك مسئلة الاجابة في الاذان الاول يوم الجمعة هل يشرع  
 فيه الاجابة ام لا اجاب رضي الله عنه بما جاصله انه مشروع

وقاسه

وقاسه على الاذان الاول في الصبح ولا شك ان القياس لا يخرج  
 به الا عند عدم النص وقد جاني الصحيحين قوله صلى الله عليه  
 وسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول وذلك يقتضي مشروع  
 الاجابة في كل اذان سواء كان معادا ام لا فمن ادعى الكراهة في اذان  
 دون اذان فعليه الدليل وذكر البيان ومنها مسئلة اذا قل صيدا  
 او اخارا من احد الحصال اخراج الطعام قالوا فرق على ثلاثة مشا  
 كين فسادا وسال السائل لاجل هذا المطلق على المقيد في قوله  
 فانه قيد بثلثه اصعب لسنته مشا كين هذا الذي فهمته من السؤال  
 وان كان في النسخة شي اجاب رضي الله عنه بما جاصله حكاية  
 وجهين في المسئلة ورح انه يجوز له ان يقتصر على وجوز الزيادة ولم  
 يجع عن شي بعد حمل هذا المطلق على المقيد وهو المقصود والسؤال  
 ويمكن ان يجاب على قاعده اصولية وهي انه اذا ورد معناه مطلق  
 ومعناه مقيد من مختلفين فان المطلق يفى على الطلاقة كما جاني  
 ولوع الكلب فانه صلى الله عليه وسلم قال لغسل شيئا اجدا من  
 بالتراب فهذا مطلق وفي روايه اخرا من وفي روايه اولاهن  
 فهذا قيدان مختلفان ففي المطلق على الطلاقة وههنا ورد قوله  
 تعالى او كان طعام مساكين او عدك ذلك صيا ما هو مطلق



وورد في كتابه البهيم قوله تعالى فاطعام عشرين مساكين وفي كتاب  
 الظهار قوله تعالى فاطعام ستين مسكينا فدل ذلك على مفيدان  
 بقيد مختلفين فلذلك لم يجعل المطلق في قوله تعالى او كان طعام  
 مساكين على المفيد جوبا على هذه القاعدة وبهذا نظر جواب السائل  
 ومنها اذا كان الشخص نائبا لشخصين في حصتين فهل ان يرسل الطلب  
 عنهم من احدهما الى الاخرى لانه نافذ الحكم في الحنتين او لا يجوز له  
 ذلك لان هذا الناب فرع عن ذلك وكل منهما لا يقدر على الارسال  
 الى الاخرى ولو جوزنا له ذلك لادري بل انه يجوز له ما لا يجوز  
 لاصله اجاب صلى الله عليه وسلم انه ليس له طلب العزيم وقال والتخليل  
 ما ذكرتم ويمكن ان يقال يجوز له ذلك لما ذكر من تعليله الاول  
 وفولكم لو جوزنا له ذلك لادري بل ان يجوز له ما لا يجوز لاصله  
 قلنا المحذور ان فرع الاصل لا يميز عليه من جهة التي هو فيها فرع  
 اما انه لا يميز عليه من جهة اخرى فلا وهذا الناب يخصين  
 في حصتين هو اكل من كل منهما بالنظر الى ولايته معا فيجوز  
 له فيها ما لا يجوز لكل واحد منها فانه يتولاها بخلافها وقد  
 اجاب رضي الله عنه فيها اذا اجزم القاضي بان نوابه في العقود  
 لا يمتنعون منها فقد جوز للفرع ما لا يجوز للاصل فان قيل

لم يركب  
 هذا في  
 كونه  
 لم يركب  
 ال...

ذلك

ذلك لما منع وهو الاجزام قلنا هنا وهذا الفوات بشرط  
 وهو عدم ولايه كل منها للخصين وامتناع الحكم لوجود المانع كما  
 لعدم الشرط ومنها مسئله ما اذا اراد ان تزوج بامرأة من اكن  
 عند فرض الحكمه هل يجوز ذلك ام يمتنع احاب رضي الله عنه بانه  
 لا يجوز له ان تزوج امرأة من اكن لمفهوم الايتين اليمينين قوله  
 في سورة النحل والله جعل لكم من انفسكم ازواجا وفي سورة الروم  
 ابانه ان خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها قال المفسرون  
 من انفسكم اي من جنسكم ونوعكم قلت وهذا المفهوم غير جليلان  
 هذا مفهوم لقب ومفهوم اللقب باطل عند جماهير غير معتد به  
 اصلا فاما ما اشار اليه من قوله ان اللواحي محل كاحصن نبات  
 العموم ونبات الخوله فدخل في ذلك من هو في عاية البعد كما هو  
 المفهوم من اية الاجزاب قلت هذه القرابة البعيدة غير معتبره  
 فان العلماء كانه مطعون على ان الشخص ينسج الاجنبيه كما ينسج  
 نبات الاعمام والخلالات فلو كانت كل امراه يعتبر فيها هذه  
 القرابة لما نفي معنا امراه اجنبيه واما اية الاجزاب فانما  
 تثبت للنبي صلى الله عليه وسلم ان تثبت العمه وثبت كاله محل نكاحها  
 وان حكمها محال فحكم امها كما جاء في اية النساء لان السامع

ع

شبكة  
 الآلهة

اذا سمع تحريم العجم يتوهم تحريم بنتها فيمن الله سبحانه وتعالى  
ذلك في ايه اخري ومما يورد قولنا ان هذه القرابه غير معتبره  
ما قاله الشيخ يحافظ عبد المؤمن في الكلام على ما قاله ابو عمر  
ان عبد البر في كتاب التمهيد عن يونس بن عبد الاعلى ان ام حرام  
الغيبه كانت اخري خالات النبي صلى الله عليه وسلم من الرضا ع  
فلذلك كان يرضعها ويقبل عندها ونام في حجره وتفرغ راسه  
وهل في ام حرام من جعلها اخري خالاته من الرضا ع او  
النسب واثبت لها حوله توجب مجرميه اذا مهانته صلى  
الله عليه وسلم اللابي ولدته وامهاته اللابي ارضعته كلهن  
من مضوق ربيعه كذا صرحي ولدا اسمعيل وجريمه ووصاعه  
وحزاعه ومن بنى عبدالدار كما در من الازد ولبن شهر من  
من قبله سوي ام عبد المطلب سلمي بنت عمر بن زيد بن اسد بن  
جر اش ابن عامر بن غنم بن عدي اخي مازن وملك ودنار اولا د  
النخار و ام حرام و ام سليم بنت ملحان واسم ملحان ملك بن زيد  
ابن زيد بن حرام بن حنبل بن عامر بن غنم بن عدي بن النخار فلا يخفى  
ملحان سلمي الابن عامر بن غنم وهذه حوله بعينه لا تثبت  
جريمه ولا تمنع من الحج الكثر العرب تستعملها كثيرا توسعا

فقهر

فقهر ان مثل هذه القرابه لا يعتبر بقول المجيب التي يحل نكاح  
بنات العمومه وبنات اخوته ممنوع والاجنبات  
ومثل هذه القرابه لا يخرج المرأه عن كونها اجنبية بل لها اوصافها  
والله اعلم مستله قول الشيخ محي الدين رحمه الله تعالى في الرضا ع  
في كتاب النذر فرع النذر مكره للحديث الصحيح انه لا ياتي  
بخير اجاب رضى الله عنه الذي عدي في ذلك انه فربه لقوله  
تعالى وما التفتن من فقطاوند ثم من نذر فان الله اعلم اي  
عليه ولان الله وصف الامهات بقوله يوفون بالنذر فلولان النذر  
فربه لم يدر به الا برار ولم يلزم الوفا به قلت الذي يعصوا  
الفاط الحديث في مسلم وغيره اما مكرهه او خلاف الاولي فانه  
ورد في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن النذر وقال انه  
لا ياتي بخير وانما يستخرج به من الجنيل من خير منه ولو كان  
فيه لكان فيه خير وفي رواية اي هو رضى الله عنه ان النبي  
صلى الله عليه وسلم نهى عن النذر والكهن ظاهره التحريم وقوله  
اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيها ناعن النذر وهذا ادله  
نقضها التحريم او الكراهه واما ما ذكره من الاستين الكرمين  
فلا دليل فيها اما الاول فقوله تعالى فان الله بعلته قال مجاهد

سبحه

الأله

بخصيه ولا شك ان الله يجهي المكروه كما يحصي الواجب وغيره واما  
قوله تعالى يوفون بالندر فلما قيل ان يقول الله مكروه واذا صدرت  
السخية لزوم المدح فيكون المدح على الايمان بما لزم لاعلى اصل النذر  
فانه لم يتلوه والمندرون وانما قال يوفون بالندر ويجوز ان يكون النبي  
مكروهه ويلزم فعله اذا انعقد سببه لصلاة الفرض في الجمال والجهنم  
فانها تكرر ويلزم اتقانها اذا اشترع فيها ومنها مسئلة نقل ابن الرفعة عن  
القاضي ابي الطيب عن القاضي رضي الله عنه الى اخر السؤال واجاب  
بان هذا اما غلط في النقل لو اعتقد ان الرفعة على السخية سقط منها قوله  
عن مالك ومحمد الكاتب قلت في هذا الكلام شي تنامل وكان التخيير  
وقع للقاري حين قرأ السؤال علي في الفضاة ومنها مسئلة اذا  
قلت قلت النكاح ولم نقل علي الصداق فهل انعقد بالمهر المذكور  
في صيغة الاجاب وكحل مقدار اكل البيع ام ينعقد بهر المثل  
اجاب رضي الله عنه اذا قلت النكاح ولم نقل علي الصداق  
الذي قد ذكر في الاجاب لم يصح النكاح لانه جاز ان يكون قبله علي  
دون المسمى ولا يكون القول مطابقا للايجاب كما لو صرح فيها اذا  
قال زوجتك علي مائة فقال قلت علي خمسين فانه لا يصح قلت  
الذي ينبغي ان يصح النكاح واطلاق القهقري يقتضي ذلك فانه يقولون

اذا قال زوجتك فقال قبلت تزويجا او نكاحا صح قول او اوطا  
ولم يذكر الاستنطاق التقرض للصدق وبالقياض على البيع فان  
القبول بقدر فيه عود الاجاب فاذا قال بعك بعشره فقال  
اشترت صح وكانه قال اشترت بعشره وهذا الحكم منقول فاذا  
قال زوجتك ابنتي على صدق مائة درهم فقال قبلت نكاحا على  
مائة درهم قياض على البيع ويشترط ذكره وقد جعل نقد بر ذكره  
من جانب القبول كالتمسك بذكره فليكن نقد بر ذكره في قبول  
النكاح بطريق الاولي لانه لا يشترط ذكره وقول قاضي الفضاة  
لانه جاز ان يكون قبله علي دون المسمى قلنا ومثل هذا يجوز في البيع  
ولو كان لهذا الجواز اثر لبطل البيع لاحتمال انه اذا قال بجواز  
بعك بعشره اشترت ان يكون اراد بعشره ومثل هذا لو صرح  
به لبطل البيع ولم ينفقوا الي هذا الاجتمان بل حرموا بيعته  
البيع واذا صدرت صيغة متعارفة فالاجكام تبني عليها  
ولا نظر الي ما يتخلله نيات القلوب والله اعلم ومنها مسئلة الة  
السؤال هل ياخذها المساكين بيمينه لانه اعون على ازالة  
العلم او بشماله وهو الراح اجاب ياخذها بيمينه بخلاف الة  
الاستنجا وتم كواكب الذي يظهر انه ياخذها بالشمال لان بعض

شراح مسلم قال ولا يشك في المسجد لان السؤال ازالة الاقدار  
والمساجد تصان عن ازالة الاقدار هذا معناه وعالمه على انه  
القطبي واذا كان السؤال من باب ازالة الاقدار فلا شك انه كون  
بالشمال وهذا قال بعض العلماء المتأخرين منه والله اعلم ومنها  
مسئلة رات لبعض المتأخرين من تنسب العلم في قطعه شرحها  
على التنبيه حكاه ثلاثة اوجه في ان ابتداء من مستحق الخف من اللبس  
او حدث او المستجاب رضي الله عنه المدة من كحدث بعد اللبس  
لان العلم خلافا في المذهب ثم قال حكى عن بعض العلماء انه قال ابتداءه  
من المستحق واما ابتداء من اللبس فلا وجه له قلت مذهب الامام  
احمد في حديثي رواه ان ابتداء المدة من المستحق وهو محكي عن  
الاوزاعي وابي ثور وهو اختيار المنذر وقوله واما ابتداء ذلك  
من اللبس فلا وجه له يقال له وجه فان احدث الدراك على  
مدة المستحق فذلك فانه روي صفوان بن عسال المرادي  
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا اذا كنا مستاق  
او سفرا ان لا نزع الخف ثلثة ايام فيجهد ان يكون المراد بال  
المدة من اللبس وكوزان يكون من كحدث وكوزان كون من المستحق  
ولا شك انه لو لم يرد ما يقتضي ان ابتداء المدة من كحدث كان

رحم الله

لكان ابتداء المدة من اللبس معها وقد نقل الماوردي في الجاوي  
والمستظهر عن الحسن البصري ان ابتداء وقت فدية المسح من  
اللبس ومنها مسئلة ما الدليل على ان الاجداد واجب في علق  
الوفاء الى اخر السؤال اجاب بما جاصله هذا الاجماع ووكيد  
ثم قال حديث ام عطية رضي الله عنها المنفق على صحتة في روا  
ابي داود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تدي المراه فوق  
ثلث الاعلى رزح فانهما نجد اربعة اشهر وعشرا المراه بلفظ الخبر  
كقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قرو فان المراد  
امرهن بالتربص بالانفاق قلت اما الاجماع فاذا ثبتت ولا  
كلام يقتضي تحريم الاجداد مطلقا واستثني منه اربعة اشهر  
وعشرا ولا شك ان غير اجرام اعم من الواجب والمندوب والمباح  
والاعم لا اشعار له بالاختص فاذا ارتفع اجرام لا يلزم الوجوب  
كما انه اذا ارتفع الوجوب لا يلزم التحريم والله اعلم  
واحمد لله وصلى الله على محمد وآله وسلم



التمتع فيكون موجباً للمبني والثالث وبه قال الجمهور بخبرين  
 الوفا بما التزم وبين ان كفر كفاية اليقين لانه يشبه النذر  
 حيث انه التزم واليدين من حيث ان مقصوده مفصود واليدين  
 ولا تسبيل الى الجمع بين موجبهما ولا الى تعطيلها فوجب التخيير  
 ثم ايراد العرائق من الاجابات يقتضي ان يكون الالهي التخيير للذي  
 الاصح عند الاكثرين وحب الكاره وحكي قول رابع لبعض الاصحاب  
 انه ان علق به حكا لزمه ايج بخلاف ما لو علقه بشاير العبادات  
 لان الحج يلزمه بالدخول فيه فذلك بالنذر وهذا القول خلاف  
 المنصوص اذا عرف هذا فالمراد به ما اذا التزم بعقود او غيره  
 في الدية مثل ان يقول ان كتبت زيداً فعلى اعناق هذا العبد فقيه  
 الاقوال اما الوعق به عنفاً او طلاقاً مثل ان يقول ان كتبت فلانا  
 فعبدني جزاً او حتى طالق ووجد الشرط فانه ينفي العتق فرفع  
 الطلاق بخلاف لانها تنجران عند وجود الشرط فان قيل  
 ما الفرق بين هذا وبين ما اذا قال ان كتبت فلانا فله على ان اعترى  
 عبداً او هذا العبد فله ان يكفر ويجزه عن الاعتراق على  
 الاصح قلنا الفرق انه اوقع العتق والطلاق بشرطه ان افلأ  
 وجد الشرط وفعلاً وهما التزم في الدية بالشرط فاذا لم يكن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً كثيراً سبيل سبيداً وشجناً قاضي القضاة شرف  
 الدين اعد الله من تركاته من شين متقدمه عن مسئله بقود الحق  
 والطلاق عند الاحتياج في مبرر التعليق فاجاب عنها وهي مسئله من نذر  
 نذراً اخرج به مخرج اللجاج والعصبان فقصده منع نفسه عن  
 فعل شيء او التزامها فعل شيء وقول ان كتبت فلانا او اكلت كذا او دخلت  
 الدار او لم اخرج من البلد لله علي صوم شهر او صلاة او حج او اعنا  
 رقباً او مالي صدقة فوجد شرط ذلك بان كله او اهل او دخل او خرج  
 ففيها يلزمه ثلثه اقوال اجدها انه يلزمه الوفا بما التزم لانه  
 التزم عبادة في مقابلة شرطه فليزمه عند وجود الشرط لاني  
 نذر اليه بر مثل ان يقول ان شفا الله مرضي او رزقي ولداً فليطعم  
 كذا والثاني ان عليه كفارة مبين لما روي عن عفته بن عامر الجعفي  
 رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كان النذر كان  
 اليدين وما لا ينفوا ولا ينفق عن نذر النذر فنعين ان يكون المراد نذر  
 اللجاج عن عابسه رضي الله عنها انها سببت عن جعل ما له في  
 رباح الكعبة ان كلم دافرا له فقالت كفر ما يكفر المين والمعنى  
 فيه ان المقصود اذا قال ان كتبت فلانا فعلى كذا يمنع النفس من قوله  
 ان لم اخرج من البلد حمل النفس على الخروج فكان اليدين في عرض

الشرط فيه عوضا لم يلزم اما لو كان الشرط فيه عوضا مثل ان يقول  
ان شفا الله مرضي فانه يلزمه ما التزم به لكنه لا يتجزئه العتق حتى  
ينلفظ به السيد بعد وجود الشرط صرح بهذا الفرق الروائي في  
اليجور وشار اليه القاضي حين في تغليفه فرع ذكره الرازي اذا كان  
قد التزم على وجه اللجاج اعتناق عهده لغيره فان قلنا عليه الوفا بما التزم  
اعتقه كيف كان وان قلنا عليه كان ميم فان كان تحت تحريم عن الجاه  
فله ان يعتق غيره وان تعنته او بطم او يكسو وان كان تحت لا تحريم  
واخبار الاعناق اعنى غيره وان قلنا تحريم فان اخار الوفا اعتقه  
كيف كان وان اخار التكبير اعتبر في اعتاقه صفات الاجزاء وان كان  
التزم اعتناق عهده فان اوجبا الوفا اعتقه وان اوجبا كان اليمين  
اعتق واجزا ولو قال ان فعلت كذا فعبدني جرح حصل العتق اذا  
فعله بلا خلاف فرغ ذكره الروائي لو قال ان سلم مالي وهلك مال  
فلان اعتقت عبدي وطلق امراتي انعقد نذره على سلامه ماله  
ولم يقع على هلاك مال غيره لان ما شرطه من سلامة ماله ايجاب  
ومال شرطه من هلاك مال غيره معصية ولفظه في اجزاء اعتنان  
عبد ولا يلزمه الطلاق لان اجزاء بالاعتناق طاعة واجزاء  
بالطلاق مباح والله سبحانه وتعالى اعلم وحبنا لله ونعم الوكيل

قوله ويمنع دخول حريم مكة اي مطلقا سواء اراد دخوله لاداء  
رساله او لتجاره او لسماع كلام الله تعالى او لبس ثياب العلم  
وستوفي ذلك الذي والجزري والعدو والمختار وغيره فان حضروا  
لتجاره او رساله لاقاموا فيها ورا اجرم وخرج اليهم فاصد البيع  
او الشري وترسل الامام من يسمع الرساله فان ابوا القاه الى  
الامام او نايبه المقيم باجرم خرج اليهم قال مدامار ائنه للاصحاح  
وفي كتاب الحج من محرم القاضي ان حج ما لفظه يجوز للمسلمين  
عندنا دخول اجرم فان اخرج ان يدخل طيب كافر اليه فذلك با  
للمضروزة غير انه لا يترك مستوطنا فيه انتهى قال وراست والام  
هنا لبس للامام ان يدع مشركا يبا اجرم بحال من اكالان طيبا  
كان وصالحا نبيانا او غيره هذا لفظه وهو باطلا فبرداستنا  
ان حج واعرض اجبا لاداء بحيث قال وان جافر رسولنا الي  
الامام فقد قال اخرا سائون يجوز دخوله لاداء الرساله وقال  
العراقيون لا يجوز بل يبعث اليه الامام من يسمع رساله فان ابا  
اداه الا مشاهنه خرج اليه الامام قال وان جاليسم اليه  
كلام الله قال اخرا سائون يجوز له الدخول لذلك وقال العراقيون  
لا يجوز بل يخرج اليهم من يسمع كلامه واسلامه ويستمع كلام الله

الآله



تعالى انبي قال وهذا النقل عن احوالنا بين ظهر فان الموجود في  
كتبهم النصريح بخلافه كما قاله العراقيون هذا رايته في كتاب الامام  
ووالله والعزالي والبغوي والفوراني فاعلمه والله اعلم فان مرض  
فيه نقل وان خيف موته فان مات لم يدفن فيه فان دفن بنش وخرج  
الى الجبل وان كان من الحجاز وفيه كلام شيباني فخرج اذا بذل كما قال  
على دخول الجرم لم يجز فان جيب فالصلح فاستدركه وعلية النبي  
فان لم يصل الموضوع المشروط وجبت له من النبي وان دخل بلاد  
اذن اخرج وعز ان علم فان مرض فيه نقل في احوال وان خيف موته  
فان مات لم يدفن فيه فان دفن بنش وخرج فان كان قد تقطع  
قال الجمهور بترك وهو المنصوص في الامم وقيل بنش ايضا ويجب  
العزالي والامام وغيرهما واطلاق الجرد والمنهاج والامام في المسع  
يوافقه وقال الصيرفي بنقل ما لم يسل والله اعلم قوله وان مرض في عين  
من الحجاز وعظمت المشقة في نقله ترك والاقول فان مات وتعد نقله  
دفن هناك قال الامام اذا امكن نقل المريض بلا مشقة عظيمة عليه  
كلف الاثقال فان خيف موته ترك حتى يبرأ والا فالاصح تكليف  
الاثقال مع المشقة وجواب الجمهور انه لا ينقل مطلقا فلو مات  
ثم وتعد نقله دفن فيه ولفظ الامام اياه نواربه موارد اخرى

جوابه

فان كان في طريق الحجاز نقل المشولته واطلق اكثر من انه يدفن فيه و  
اذا جاز تركته للمرض فليمتن اولى وذكر البغوي تفصيلا جيدا و  
وهو انه ان امكن نقله قبل ان يتغير نقل ولم يدفن فيه وان خيف عليه  
التغير دفن بالضرورة واذا دفن حيث لا يؤذن فيه لم ينش على  
الصحيح هذا اصل الروضة ووافق الامام العزالي وغيره  
فيما ذكر وان لم يعصرون وعين ووافق البغوي ويشي  
ان تفصل في احوال المسئلة من المتعدي بالدخول وغيره ولم ازر  
صريحاً او الطاهر ان الكلام في الماذون له اذ غير منزله الخا  
ولا غير سغير جيفته في مدة النقل والاخراج والله اعلم  
فصح ليس للكافر دخول بقية المشاجد لغير اذن اكل ونوم  
وجديت ونحوه ولا يجوز لنا ان ناذن له لذلك قال الفارسي في  
معناه الدخول للعلم اجتاب واللغة وما في معناه ولله الدخول  
بلا اذن لسماع القرآن او اجرت او العلم او ليشلم او يستغنى كما  
قاله الماوردي وعين واتفق كلام ابي علي الفارسي انه لو  
دخل لسماع القرآن او العلم وهو ممن لا يرحى اسلامه وان منع  
وليس لنا ان ناذن له في دخوله خصوصه اذا كان احوال الحمل  
فيه قال الثورياني والحاجته الي مسلم او حاجة المسلم اليه



ثم ان دخل الاذن مأملاً عذراً والاعزاز والاصح انه يكفي اذن الاطاع  
 في دخولها وقيل الاذن للامام وقال الروياني لا يكفي في اجماع  
 الاذن السلطان ويكفي في مساجد المحال والقضاء بل اذن من  
 يصح امره على الاصح وفي لجاوي ان للدخول ان كان لتمام الدين  
 لا تبايها لم يصح الاذن فيه الا من الامام او اجتمع عليه اهل  
 تلك الناحية بشرط ان لا يستنصره احد من المصلين  
 وان كان له جبارا وللبت يستبرفان كان اجماع التي لا  
 يرتب فيها الاية الا باذن السلطان لم يصح الاذن في دخول  
 الامن السلطان وان كان من مساجد القبايل والعتابر  
 فوجها ان اظهر كما انه يكفي اذن من يصح امره والثاني  
 لا يصح الا من كان من اهل الجهاد الاحرار انتهى والله  
 سبحانه وتعالى اعلم **○** واحمد الله وحده وصلواته على  
 سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وحبنا الله ولعمركم ان  
 ما من كاتب الا ينسب الى النبي صلى الله عليه وسلم ما كتبه  
 فلا تكتب بكتبك غير شئ يسترك في القبر ان تراه  
 فكتبه احسن من كتابي ان يفتي وصدق في يوم الخميس  
 طلع منه سورته والمدد للعاقل اللبيب يد من الحريم **○**

واسلك الرضا بعد القضاء واسلك برد العيش بعد الموت واسلك لذة  
 النظر الى وجهك والشوق اليك في غير مزامير ولا قنينة مظهر الهم  
 زين بزيه الايمان واجعلنا هداة مهتدين **○** رواه النسائي وهذا  
 لقظه وله في روايه وكلمة الرضا والقضاء بعد قوله والشوق  
 لتفايك واعوذ بك من مزامير **○** اما يحيى بن حبيب بن عزي شاخا حديث  
 عطان الشيب عن ابيه فذكر **○** حديث ان رجلا كان يعبث  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجد احد **○** رواه النسائي فقال شاخا  
 بشارة صوان بن عيسى شاخا بن عجلان عن العتق عزي صالح عن ابيه  
 والرجل هو شعور بن شاه النسائي في حديث بعد **○** حديث  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للرجل يا فتى في الصلاة قال تشهدتم اهل الله  
 الحجة واعوذ بهن النار اما والله ما احزن دنيتك ولا دنية معاذ فقال جوا  
 بذلك **○** رواه من تلجه فقال شاخا يوسف بن موسى العطار شاخا  
 عن ابي عن ابي صالح عن ابي هريرة **○** حديث عبدالله انه كان يقول  
 من من ان يلقى الله عز وجل غدا مسلما فليحفظ علي هو الاكبر والصواب  
 في الحديث من فان الله عز وجل شرع لتبنيته صلى الله عليه وسلم سنن الهدى ان  
 من سنن الهدى وانى لا حشيت من احد الا الله مستر يصلي فيه في بيته ولو  
 صلته بيوتكم وتركم مساجدكم لتركم سنن نبيكم ولو تركتم سنن نبيكم

لصلته وما من عبد مسلم يتوضأ فيحسن الوضوء ثم يمشي إلى صلاته إلا كتب الله عز وجل  
 له بكل خطوة خطوة من الجنة ويرفع له بها درجة أو يكفر عنه بها خطية ولقد رأيتنا  
 تاربا من الخطايا ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم نفاقه ولقد  
 رأيت الرجل يهادي من الرجلين حتى يقيم في الصف ٥ رواه من قال أنا  
 شويبة بن نصر أنا عبد الله بن المبارك عن المسعودي عن علي بن الأقرع عن الأجر  
 وعبد الله فذكره ورواه ق قال شامخ بن شارة بن جعفر بن شعبة  
 عن إمامهم المهجري عن الأجر عن عبد الله ٥ حديث عبد الله شراد  
 عن أبيه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في إحدى صلواتي العشاء وهو جالس  
 حيا أو حسنا مقدم النبي صلى الله عليه وسلم فوضعت كبر للصلاة فجلس  
 فسجد من ظهر أبي صلواته سجدة أطالها قال أبي فرغعت رأسي فإذا الصبي  
 عاظم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ساجد فرجعت رأسي فلما قضيت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة قال للناس برئ رسول الله أنك سجدت من ظهر أبي صلواته  
 سجدة أطالها حتى قلنا أنه قد جلت أمرؤا نه يوجي اليك قال كل ذلك لم يكن  
 أبي ارتحلني فكرضت أن أعجله حتى يقضي حاجته بوب عليه النساء باب هل يجوز أن يكون  
 السجدة أطول من سجدة عبد الرحمن بن محمد بن سلام بن يزيد بن هرون أنا جرير بن  
 جازم شامخ بن جعفر بن يعقوب بن يعقوب عن عبد الله بن شراد فذكره ٥ حديث  
 عبد الله عن أبيه أنه رأى رجلا يحرك ركبتيه وهو في الصلاة فلما انصرف قال لعبد

لا تحرك ركبتيه وانت في الصلاة فان ذلك من الشيطان ولكن اصنع كما كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يصنع قال فوضع يده اليمنى على فخذ اليمنى وأشار باصبع التي  
 تلي الإبهام في القبلة ورمي بصر إليها أو بجوف ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يصنع رواه أيضا النسائي فقال إنا علي بن حجر بن عتبة  
 عن مسلم بن أبي سريم عن علي بن عبد الرحمن الحارثي عن عبد الله بن عمر فذكره  
 حديث عبد الله بن زيد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قد هم بالوقوف وأمر بالناقوس فحجت واري عبد الله بن زيد في النام حيا  
 عليه ثوبان أخضران يحكنا قوسا فقلت يا عبد الله تبع الناقوس قال وما تضع  
 به قلت أنا دي به الي الصلاة قال أفلا أدلك علي خير من ذلك  
 قلت وما هو قال يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد  
 أن لا اله الا الله أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول  
 الله أشهد أن محمدا رسول الله حي على الصلاة حي على الصلاة حي  
 على الفلاح حي على الفلاح الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله قال  
 مخرج عبد الله بن زيد حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فأخبره بما رأى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن صاحبكم  
 قد رأى رؤيا فأخرج مع بلال إلى المسجد فلقبها عليه ينادي  
 قال فسمع عمر بن الخطاب الصوت فخرج فقال برئ رسول الله والله

شبكة

٩٥  
لقد رايت مثل الذي راى **ح** وقال عبد الله بن زيد في ذلك  
احمد الله ذا الجلال والاكرام حمدًا اعلى الاذان كثيرًا  
اذ اناني به البشير من الله فاحكم به الذي يشيرا  
في ليالي والي بصن ثلث كلما زادني توقيرا  
رواه ابن ماجه وزاد في روايته قال الزهري وزاد بلال في  
اذان الغداة الصلاة حين من النوم فاقرأ رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال عمر يا رسول الله قد رايت مثل الذي راى  
ولكنه شقبي وقال ابن ماجه ثنا محمد بن الصفي الجهمي ثنا بقره عن  
مروان بن سالم عن عبد العزيز بن زياد عن نافع عن ابن عمر  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خصلتان معلقتان في  
اعناق المودعين للمسلمين صلاتهم وصيامهم والله سبحانه  
وتعالى اعلم **ح**

**PIETERSE DAVISON  
INTERNATIONAL Ltd  
microfilm service**

**Chester Beatty  
Library  
MS**

**5 cm**

(1) *AL-NUBADH FI UṢŪL AL-FIQH*, by IBN ḤAZM (d. 456/1064).

[A short summary of the principles of the Zāhirī school of theology and jurisprudence; foll. 1-33.]

No other copy appears to be recorded.

(2) *NUBDHA FI 'L-BUYŪ'*, by IBN ḤAZM.

[A tract on the things whose sale was prohibited by the Prophet Muḥammad; foll. 34-36a.]

No other copy appears to be recorded.

(3) *MASĀ'IL AL-BĀRIZĪ*, by Sharaf al-Dīn Abu 'l-Qāsim Hibat

Allāh b. Najm al-Dīn b. 'Abd al-Raḥīm B. AL-BĀRIZĪ al-Juhanī al-Ḥamawī (d. 738/1338).

[Answers to certain problems of Shāfi'ī law proposed by Jamāl al-Dīn al-Isnawī (d. 772/1370); foll. 366-78.]

No other copy appears to be recorded.

(4) *AḤWĪBA MASĀ'IL AL-BĀRIZĪ*, by Jamāl al-Dīn Muḥammad b. Aḥmad b. Muḥammad B. AL-SHARĪSHĪ al-Shāfi'ī (d. 779/1377).

[Further replies to some of the problems proposed in the preceding tract; foll. 79-87.]

No other copy appears to be recorded.

Foll. 91. 18.5 × 13.7 cm. Excellent scholar's naskh.

Copyist, Aḥmad b. 'Abd al-Raḥmān b. al-Ḥusbānī.

Dated Dhu 'l-Ḥijja 787 (January 1386).